● أخبار قصيرة

ماسك يصف مستشار ترامب للتجارة بـ«الأحمق»

أطلق إيلون ماسك، رئيس إدارة كفاءة الحكومة الأمريكية، انتقادات حادة تجاه مستشار الرئيس الأمريكي للتجارة والتصنيع بيتر نافارو، واصفاً إياه بأنه أحمق.وقد جاءت تصريحات ماسك رداً على ادعاءات نافارو بأن شركة تسلا تعتمد بشكل كبير على استيراد مكونات سياراتها الكهربائية من الخارج، حيث شدد نافارو على ضرورة تصنيع هذه المكونات داخل الأراضي الأمريكية.
وظهر نافارو في فيديو يزعم فيه أن رئيس «DOGE» لا يُصنّع السيارات بل يقوم بتجميعها فقط، مضيفاً أن بطاريات سيارات تسلا المُنتجة في تكساس مصدرها اليابان والصين، والإلكترونيات تأتي من تايوان.
وعلق ماسك على منصة «إكس» قائلاً: «نافارو أحمق. ما يقوله غير صحيح على الإطلاق».

الأحزاب الرئيسية الألمانية تتوصل لإتفاق إئتلافي

أفادت مصادر مطلعة نقلتها قناة «إن تي في» الألمانية أن الأحزاب الرئيسية في ألمانيا توصلت إلى صيغة اتفاق لتشكيل ائتلاف حكومي جديد.
وبحسب التقارير، فقد نجح كل من الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي في التوصل إلى تفاهمات مشتركة بعد مفاوضات استمرت خمسة أسابيع منذ إجراء الانتخابات الفدرالية.وأشارت القناة إلى أن هناك بعض التفاصيل التي ما زالت بحاجة للنقاش بين الأطراف المعنية، لكن الاتفاق المبدئي يعد خطوة مهمة نحو تشكيل حكومة ألمانية جديدة في المستقبل القريب.

طالبان تنتقد طريقة تعامل باكستان مع اللاجئين الأفغان

عقد «محمد حسن آخند» رئيس وزراء حكومة طالبان اجتماعاً خاصاً حول «المعاملة غير اللائقة والترحيل القسري للمهاجرين الأفغان».وخلال هذا الاجتماع، وُصفت معاملة باكستان للمهاجرين الأفغان بأنها غير إسلامية وغير إنسانية، وتم التأكيد على أن ترحيلهم القسري مخالف لجميع المبادئ المتفق عليها.ووفقاً للبيان الصادر عن «الأرج» (القصر الرئاسي)، أكد الاجتماع أن هذه التصرفات تتعارض مع جميع التعاليم الإسلامية والمبادئ الدولية وحقوق الجوار.
ودعا آخند شعب باكستان والأحزاب السياسية والعلماء والشخصيات المؤثرة إلى «أداء مسؤوليتهم الإسلامية وواجباتهم كجيران تجاه المهاجرين الأفغان». كما طالبت حكومة طالبان الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بتحمل مسؤولياتها في منع هذه الأزمة الإنسانية وضمان العودة الكريمة للمهاجرين الأفغان.

في ظل فرضه للتعريفات الجمركية

ترامب يسرّع بظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب

الوفاق / أدى التصعيد الأخير للتعريفات الجمركية الأمريكية تحت قيادة دونالد ترامب إلى إحداث تحول هائل في ديناميكيات الاقتصاد العالمي، مما أدى عن غير قصد إلى تسريع تعزيز عالم متعدد الأقطاب. وفي تطور مذهل، أعلنت الصين واليابان وكوريا الجنوبية (ثلاث من القوى الاقتصادية الآسيوية) عن خطط للرد بشكل مشترك على التعريفات الأمريكية، مما يشير إلى دفعة موحدة لتعزيز التعاون التجاري. رغم أن وزير التجارة الياباني يوجي موتو، حاول في مؤتمر صحفي التقليل من أهمية الاجتماع، واصفاً إياه بأنه مجرد تبادل للآراء. تؤكد هذه الخطوة على مقاومة متزايدة للهيمنة الاقتصادية الأمريكية وتسلط الضوء على العواقب غير المقصودة لتسليح الدولار.

آثار سياسة التعريفات

بعيداً عن تعزيز موقف أمريكا، فإن تعريفات ترامب في الواقع ترتد سلباً، مما يزيد من تغذية عملية التخلي عن الدولار. لطالما استفادت واشنطن من وضع الدولار كعملة احتياطية عالمية للتأثير على التجارة العالمية. تتجاوز تعريفات ترامب مجرد سياسة تجارية—إنها تمثل بداية استراتيجية طموحة لإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي بشكل أساسي. غالباً ما تسمى هذه الاستراتيجية «اتفاقية مار-أ-لاغو». وهي تسعى للحفاظ على هيمنة الدولار مع استخدام التعريفات كـ«سلاح نقدي» لإعادة توازن التجارة.
يبدو أن ترامب يحاول إضعاف جاذبية الدولار دون التخلي عن وضعه كعملة احتياطية، وبالتالي يأمل في تعزيز الصادرات الأمريكية. من خلال القيام بذلك، فإنه ينقل التكاليف إلى الحلفاء، مما يضخ عدم اليقين في الاقتصاد العالمي. تكبدت شركات أبل وغوغل وأمازون وغيرها خسائر، وقد يفقد ترامب الدعم من شركات التكنولوجيا الكبرى التي حصل عليها حتى الآن لرئاسته.

رد فعل القوى الآسيوية

لم يمر هذا الإكراه الاقتصادي دون أن يلاحظه أحد. قررت الصين واليابان وكوريا الجنوبية، التي تشعر بوطأة تعريفات ترامب البالغة ٢٥٪ على السيارات وقطع غيارها، أن تأخذ زمام المبادرة. عقدت الدول الثلاث أول حوار اقتصادي لها في خمس سنوات في ٣٠ مارس ٢٠٢٥، متفقة على «التعاون الوثيق من أجل اتفاقية تجارة حرة شاملة ورفيعة المستوى» بين كوريا الجنوبية واليابان والصين.
في حين قللت كوريا الجنوبية واليابان من أهمية فكرة «الرد المشترك» على التعريفات الأمريكية، فإن النية واضحة: تسعى هذه الدول إلى عزل نفسها عن الضغط الاقتصادي الأمريكي من خلال تعميق العلاقات التجارية الإقليمية. أكد وزير التجارة الكوري الجنوبي آن دوك جون على الحاجة إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) وتوسيع التعاون التجاري من خلال اتفاقية تجارة حرة ثلاثية بين الدول الثلاث، وهي خطوة تتحدى بشكل مباشر الهيمنة الأمريكية في التجارة العالمية.

ارتداد السياسات الأمريكية

هذا التطور هو مثال نموذجي على كيفية ارتداد السياسات الأمريكية. رأينا الشيء نفسه مع المكسيك: سياسات التعريفة العدوانية في واشنطن تنفر حتى أقرب حلفائها. شهدت المكسيك، وهي هدف آخر لإجراءات ترامب، توتراً في علاقاتها التجارية مع واشنطن، مما دفعها للبحث عن شركاء بديلين.
النمط نفسه يتكشف الآن في آسيا. من خلال مواصلة تسليح الدولار وفرض تعريفات عقابية، تدفع القوة الأطلسية شركاءها التجاريين إلى أحضان بعضهم البعض، وبالتالي تعزز عن غير قصد إطاراً اقتصادياً متعدد الأقطاب حيث تسعى الكتل الإقليمية للازدهار بشكل مستقل نوعاً ما عن النفوذ الأمريكي.

تداعيات التخلي عن الدولار

الآثار الأوسع لهذا التحول عميقة، خاصة في سياق التخلي عن الدولار. لسنوات، استخدمت الولايات المتحدة الدولار كأداة للإكراه الاقتصادي، وهي ممارسة لم تمر دون أن يلاحظها المجتمع العالمي. في الواقع، تمكن هيمنة الدولار الولايات المتحدة من فرض عقوبات والتأثير على دول أخرى، غالباً على حساب التوازن الاقتصادي العالمي.
رأينا بالفعل في أواخر عام ٢٠٢٣ كيف كانت دول بريكس - البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا - تعمل بنشاط على تقليل اعتمادها على الدولار من خلال تشجيع التجارة بالعملات المحلية. يعد التعاون الناشئ بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية خطوة في نفس الاتجاه، مما يشير إلى إجماع عالمي متزايد على أنه يجب الحد من هيمنة الدولار.

تسليح العملة الأمريكية

هناك قضية تتجاوز حتى التعريفات، وهي تتعلق بتسليح عملة الدولار نفسها - «قنبلة الدولار» (كما يصفها خبراء جامعة ريو دي جانيرو الفيدرالية لويس إدواردو ميلين)، والتي علقت عليها من قبل. إنها في الأساس أداة للحرب المالية التي تعطل الاقتصادات دون تكاليف الغزو المادي.
الدولار، وهو عملة ورقية تصدرها الولايات المتحدة، يمد السيادة الأمريكية في جميع أنحاء العالم، ولا يدعمه أي أصل ملموس منذ أن تخلت واشنطن عن نظام بريتون وودز في عام ١٩٧٢. يمنح هذا التحول إلى «نظام غير نظامي» (كما يسميه السياسي البرازيلي وعالم السياسة سيزار بنيامين) من أسعار الصرف العائمة والعملات غير المدعومة الولايات المتحدة قدرة هائلة على الدين والهيمنة الاقتصادية، مما يعزز هيمنتها عبر المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية، مع وضع الدولار كعملة عالمية وحيدة في قلب هذه القوة.

امتيازات الدولار وتأثيرها

سمح وضع الدولار كاحتياطي للقوة العظمى الأمريكية بالعيش بما يتجاوز إمكانياتها، مع تشغيل عجز تجاري ضخم بينما يتحمل العالم التكلفة. انظر فقط إلى السجل: شهدت الولايات المتحدة عجزاً تجارياً بشكل مستمر منذ منتصف السبعينيات، متزامناً مع وضع الدولار المعزز بعد بريتون وودز (بعد عام ١٩٧١، عندما انتهى معيار الذهب).
على سبيل المثال، بلغ العجز التجاري الأمريكي في السلع والخدمات ٧٨٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي. على الرغم من ذلك، لا يزال الدولار قوياً بسبب الطلب العالمي، على عكس البلدان التي لا تملك عملات احتياطية، والتي غالباً ما تواجه انخفاضاً في قيمة العملة من مثل هذه الاختلالات.
ترسل الولايات المتحدة الدولارات إلى الخارج وتحصل على السيارات وأجهزة الكمبيوتر والسلع الأخرى في المقابل (إنها أكبر مستورد للسيارات في العالم وثاني مستورد للنفط). هذا امتياز غامض، يضر بالإنتاجية المحلية الأمريكية ويثقل كاهل بقية العالم.
يفيد صندوق النقد الدولي (IMF) أن حوالي ٦٠٪ من احتياطيات الصرف الأجنبي العالمية محتفظ بها بالدولار (اعتباراً من عام ٢٠٢٤)، مما يعكس هذه الديناميكية. تشير الدراسات إلى أن السياسة النقدية الأمريكية تؤثر على أسعار السلع العالمية، مما ينقل التضخم جزئياً إلى الخارج. لذا، فإن وليمة التعريفات التي يقيمها دونالد ترامب هي بطريقة ما مجرد عرض فظ آخر للقوة وهو استمرار (وإن كان بطريقة مكثفة) لشيء كانت الولايات المتحدة تفعله لعقود.

تعريفات ترامب، المقصود منها تعزيز الصناعة الأمريكية، ولكنها بدلاً من ذلك تسرعّ تراجع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

ومع ذلك، فإن تعريفات ترامب، المقصود منها تعزيز الصناعة الأمريكية، تسرع بدلاً من ذلك تراجع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية. من خلال دفع دول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية للتجمع معاً، تخلق الولايات المتحدة عن غير قصد الظروف اللازمة لازدهار عالم متعدد الأقطاب موحد.

دول البلطيق تستعد للحرب

وفقاً لصحيفة التلغراف، تقوم دول إستونيا ولاتفيا وليتوانيا بتعزيز خطوطها الدفاعية استعداداً لسيناريو حرب محتمل مع روسيا.
وكتبت صحيفة التلغراف أن إستونيا ولاتفيا وليتوانيا تعمل على تقوية خطوطها الدفاعية على حدودها مع روسيا وبيلاروسيا. والهدف هو أن تكون في موقف قوي منذ البداية في حالة حدوث حرب.
وأفادت التلغراف عن هذا المشروع الذي تم الإعلان عنه في عام ٢٠٢٤ ويشمل بناء ١٠٠٠ ملجأ ومنشآت دفاعية أخرى.
من المتوقع أن يكتمل المشروع في غضون عقد من الزمن، لكن المسؤولين في دول البلطيق حذروا من أنه قد لا يكون لديهم وقت كافٍ لذلك.
كما قررت دول البلطيق، في ضوء «التهديد» الحالي، الانسحاب من المعاهدات الدولية التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد.
وكتبت التلغراف أيضاً، نقلاً عن ادعاء تقرير للاستخبارات الدنماركية، أنه بعد النهاية المحتملة للحرب في أوكرانيا، ستكون روسيا قادرة على إعادة التسلح بسرعة في غضون سنوات قليلة وبدء حرب ضد عدة دول في منطقة بحر البلطيق.
كان حلف الناتو قد وقع سابقاً على خطة للدفاع عن دول البلطيق في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، فإن تالين وريغا وفيلنيوس تطالب بوجود أقوى ودائم لحلف الناتو في بلدانها.
وقد نفذت هذه الدول بالفعل إجراءات محددة مثل إنشاء حواجز مضادة للدبابات على طول حدودها. في إستونيا، من المتوقع الانتهاء من أول التحصينات المحصنة بحلول الخريف.
ووفقاً للتلغراف، قال ريموند كاليوليد، رئيس الوفد الإستوني في الناتو، في هذا الصدد: «مثل هذه الحرب ليست مجرد معركة سيبرانية، أو حرب مع الروبوتات والطائرات بدون طيار، بل إن الحواجز المادية ضرورية أيضاً».